

موريتانيا

أحرزت موريتانيا في عام 2015 تقدماً معتدلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. كما قامت الحكومة بتعديل قانون مكافحة الرق بغرض زيادة العقوبات المفروضة على جرائم الإستعباد وتجريم سائر الممارسات المشابهة للعبودية بما في ذلك عبودية الديون. وتبنت الحكومة أيضاً خطة العمل الوطني لإستئصال عمالة الأطفال، وهي خطة ترمي إلى تعزيز قوانين عمالة الأطفال وحشد الأموال اللازمة للبرامج الاجتماعية المعنية بإبعاد الأطفال عن عمالة الأطفال. وبالإضافة لذلك، مولت الحكومة وشاركت في برامج متعددة تتضمن تحقيق هدف إستئصال أو منع عمالة الأطفال بما في ذلك أسوأ أشكال العمالة. إلا أن أطفال موريتانيا منخرطون في عمالة الأطفال، بما في ذلك رعي الأبقار والماعرز، وفي أسوأ أشكال عمالة الأطفال بما في ذلك عقود الإسترقاق والعبودية المتوارثة. لا يحظر إطار العمل القانوني في موريتانيا المهن والأنشطة الخطرة في جميع القطاعات ذات الصلة بعمالة الأطفال، بما في ذلك قطاع الزراعة؛ ولا يحظر استخدام الأطفال أو جلبهم أو إغراءهم بالعمل في إنتاج وتهريب المخدرات. تعوق الموارد المحدودة للتطبيق المنهجي لقوانين عمالة الأطفال مساعي الحكومة لحماية الأطفال من أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الحكومة في سجن المحتجين المناهضين للإسترقاق.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في موريتانيا.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان حظر القوانين لاستخدام أو جلب أو إغراء الأطفال للإنخراط في إنتاج أو تهريب المخدرات.	2015 – 2009
	التأكد من أن قوانين وتشريعات العمل الخفيف هي محددة بدرجة كافية لمنع الأطفال من الإنخراط في عمالة الأطفال.	2015
	ضمان تطبيق البنود الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل وسائر الحماية التي تنطبق على الأطفال الذين يعملون بدون أجر، أو بصفة مؤقتة أو بدون عقود عمل.	2015 – 2012
	ضمان توقيع عقوبات صارمة بما فيه الكفاية لردع المخالفات الخاصة بقوانين عمالة الأطفال.	2015
	ضمان حظر كافة أنماط عمل الأطفال في موريتانيا التي تندرج تحت فئة R.190 والتي تحظر عمالة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة.	2015 – 2009
الإنفاد	زيادة الموارد الخاصة بإنفاذ القانون مع زيادة عدد مفتشي العمل المسؤولين عن إنفاذ القوانين المعنية بعمالة الأطفال بغرض توفير تغطية مناسبة للقوى العاملة.	2015 – 2010
	تكليف دائرة التفتيش وتخويلها سلطة تقييم العقوبات.	2015
	تقوية نظام التفتيش عن طريق وضع عمليات تفتيش روتينية و استهدافية، بدلاً من القيام بالتفتيش فقط بناءً على الشكاوى الواردة.	2015 – 2014
	ضمان تدريب مسؤولي إنفاذ القانون الجنائي على القوانين الجديدة ذات الصلة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2015
	جمع ونشر وإتاحة الإطلاع على المعلومات العامة الخاصة بعدد مفتشي العمل؛ وعدد المخالفات الجنائية لقانون عمالة الأطفال، والاستدعاءات القضائية، والعقوبات المقررة؛ بالإضافة إلى عدد الملاحظات الجنائية وأحكام الإدانة المتصلة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2015 – 2011
	التطبيق الفعال لأحكام القوانين الخاصة بالتعليم الإلزامي.	2015 – 2010
التنسيق	ضمان فعالية نشاط الهيئات المعنية بحماية الأطفال من الإتجار والتهريب ومجموعة العمل والمجلس الوطني للأطفال وحصولها على التمويل المناسب لأداء المهام المناطة بها.	2015 – 2014
سياسات الحكومة	دمج عمليات إستئصال ومنع عمالة الأطفال في استراتيجية وطنية لحماية الأطفال والبرنامج الوطني الثاني لتنمية التعليم.	2015 – 2009
	اعتماد وإقرار خطة العمل الوطني لمكافحة الإتجار بالبشر.	2015
	اتخاذ خطوات لضمان حصول المعارضة المناهضة للعبودية على كافة الحريات للتعبير عن الرأي والتجمع السلمي.	2015 – 2011
البرامج الاجتماعية	زيادة فرص الوصول إلى التعليم عن طريق: • زيادة البنية الأساسية للمدارس وتوفير الأعداد الكافية من المدرسين	2015 – 2011

	<p>خصوصاً في المناطق الريفية؛</p> <ul style="list-style-type: none"> • ضمان قيام الإدارات المدرسية والمعلمين بالسماح للأطفال الذين ليست لديهم شهادات ميلاد بحضور المدارس والتقدم لإجتياز الإمتحانات الوطنية الموحدة للتخرج؛ و • ضمان حصول جميع الأطفال على خدمات التعليم، بمن فيهم الأطفال المنحدرون من عائلات الرقيق واللاجئين.
2015 – 2009	توسيع نطاق البرامج التي تهدف إلى معالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في قطاعات الزراعة، والرعي، والعمل المنزلي، وغيرها من القطاعات التي يعمل فيها الأطفال، وكذلك قضايا الأطفال الذين يخضعون للعبودية المتوارثة والإسترقاق بموجب عقود.
2015 – 2012	تطبيق برنامج توعية مستمر للمسؤولين الحكوميين بشأن القوانين المعنية بمكافحة العبودية وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.
2015 – 2010	جمع البيانات عن العبودية بغرض تطوير سياسات وبرامج فعالة للإستدلال على الأطفال المعرضين للخطر وحمايتهم.
2015	زيادة التمويل لدعم البرامج الإجتماعية وتوفير الخدمات للعبيد السابقين.